مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 1 جوان 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر
دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)

The role of public expenditure in achieving economic growth in Algeria
Analytical study for the period (2000-2017)

أ/ بن لشهب حمزة
email: hamza_benlecheb@hotmail.com
جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة الجزائر

د/ قرومي حميد
email: guerroumihamid@yahoo.fr
جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة الجزائر

تاريخ الاستلام:2018/01/10 تاريخ التعديل: 2018/06/01 تاريخ قبول النشر: 2018/06/09

الملخص :

يهدف هذا البحث الى محاولة معرفة دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017. وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي، وهذا من خلال التطرق للإطار النظري للإنفاق العام وكذا النمو الإقتصادي، و المنهج التحليلي والذي يظهر في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة التحليلية للنفقات العامة ومعدلات النمو الإقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بالإعتماد على الأرقام والبيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة من خلال الإعتماد على برامج تنموية سعت إلى تحقيق أهداف من أهمها رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للمحروقات، إلا أن النتائج تبقى متواضعة، وقد بينت لنا الأزمة النفطية الراهنة مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباط معدلات النمو فيه بقطاع المحروقات، الأمر الذي يحتم الإسراع في وضع برنامج متكامل من أجل تطوير وبناء اقتصاد متنوع ومنتج.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الإقتصادي، البرامج التنموية، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This research aims at identifying the role of public expenditure in achieving economic growth in Algeria during the period 2000-2017. This is done by addressing the theoretical framework of public expenditure as well as economic growth. The analytical approach is shown in the practical aspect through the analytical study of public expenditures and economic growth rates in Algeria during the period of study, based on figures and data.

The study concluded that despite the expansive expansion policy pursued by the Algerian government since the beginning of the third millennium through the adoption of development programs that sought to achieve the objectives of the most important growth rates outside the hydrocarbons sector and diversification of the economy and the elimination of excessive dependence on fuel, but the results remain modest, The current oil crisis has shown us the fragility of the Algerian economy and its growth rates in the hydrocarbon sector, which necessitates accelerating the development of an integrated program to develop and build a diversified and productive economy.

Keywords: public expenditure, economic growth, development programs, Algerian economy**.**

المقدمة:

يعتبر النمو من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول سواء متقدمة أو نامية الى تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من مستوى معيشة الأفراد والمجتمع ككل، اذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الإقتصادي. ولتحقيق ذلك، تستعمل الحكومات مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية من بينها السياسة المالية هذه الأخيرة تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال تنفيذ برامج الانفاق العام للرفع من الطاقات الانتاجية في استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سبيل تحقيق النمو الإقتصادي، قامت الجزائر بالتوسع في الإنفاق العام بداية سنة 2000 وقد ساعد على ذلك الظروف التي كانت سائدة بارتفاع أسعار البترول. ويتجلى ذلك من خلال البرامج التي إعتمدتها الجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج

توطيد النمو(2010-2014)، وحاليا البرنامج الخماسي (2015-2019). ولكن مع الأزمة البترولية الحالية وانهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 تزايدت المخاوف حول المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، ذلك أن أداء الإقتصاد الجزائري وعملية تمويل التنمية به تعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع المحروقات.

1- الإشكالية:

مما سبق تظهر أهمية دراسة السياسة الإنفاقية المطبقة في الجزائر ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي. ومن هذا المنطلق يمكن تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

2- الأسئلة الفرعية: تندرج تحت الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

-ما هي النفقات العامة ومختلف تقسيماتها ؟

-ما مفهوم النمو الإقتصادي وكيف يمكن تحقيقه؟

- ما هي طبيعة سياسة الإنفاق العام المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

- ما هي آثار الأزمة النفطية الأخيرة على سياسة الإنفاق العام ومن تم على معدلات النمو الإقتصادي؟

- كيف أثرت سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

3- منهج الدراسة: أثناء معالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** وهذا من خلال التطرق للإطار النظري للنفقات العامة وكذا النمو الإقتصادي.

- **المنهج التحليلي:** والذي يظهر من خلال الدراسة التحليلية للجزائر وذلك بالإعتماد على الأرقام والبيانات.

4- خطة البحث: تم تقسيم هذا الى أربع محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للإنفاق العام.

- **المحور الثاني:** دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **المحور الثالث:** دراسة تطور الإنفاق العام بالجزائر للفترة 2000-2017.
- **المحور الرابع:** أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017.

المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

أضحت النفقات العامة إثر تطور دور الدولة وإنتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة ثم إلى المنتجة تضم صورا متعددة وتهدف إلى تحقيق غايات كثيرة.

أولا: تعريف النفقات العامة وقواعدها

من المهم تحديد مفهوم النفقة العامة وقواعدها.

1- تعريف النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها: "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1]

2- قواعد النفقة العامة: هذه القواعد هي: [2]

2-1- قاعدة المنفعة: وتعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

2-2- قاعدة الإقتصاد في النفقة: تتضمن هذه القاعدة الإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لامبرر له.

2-3- قاعدة الترخيص: وتعني هذه القاعدة ألا يُصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة

قسم علماء المالية العامة النفقات العامة إلى تقسيمات عديدة:

1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة

يعتمد التقسيم العلمي للنفقات العامة على ثلاثة معايير رئيسية هي:

1-1- معيار الدورية: حيث تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

1-1-1- النفقات العادية: هي النفقات التي تتكرر سنويا، ومثال ذلك الأجور [3]

1-1-2- النفقات غير العادية: وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بإنتظام ، ومثالها النفقات الإستثمارية الضخمة كبناء السدود والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية.(4)

1-2- معيار إستخدام القوة الشرائية أو نقلها: وتقسم الى: (5)

1-2-1- النفقات الحقيقية: ونعني بها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية.

1-2-2- النفقات غير الحقيقية (التحويلية): وهي تلك النفقات العامة التي تنقلها الدولة دون أن تحصل بمقابلها على سلع أو خدمات، فالدولة تهدف من ورائها إلى تحويل أو نقل جزء من الثروة أو الدخل الوطني من شخص لآخر داخل المجتمع.

1-3- معيار شمولية الانفاق: تقسم وفق هذا المعيار إلى(6)

1-3-1-النفقات الوطنية: هي تلك النفقات التي تدرج في موازنة الدولة وتتولى الحكومة القيام بها مثل نفقات الدفاع الوطني والقضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع وطني.

1-3-2-النفقات المحلية: وهي نفقات تقوم بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء.

1-4- حسب أهدافها المباشرة: وتنقسم إلى ثلاثة نفقات أساسية: (7)

1-4-1- النفقات الإدارية: وهي النفقات اللازمة لتسيير الإدارات العامة كرواتب الموظفين.

1-4-2- النفقات الإجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف الإجتماعية للدولة، العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين كتوفير إعانات للبطالين...

1-4-3-النفقات الرأسمالية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل الحصول على السلع الرأسمالية لزيادة الإنتاجية.

المحور الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

تحرص كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبالتالي رفع مستويات المعيشة بها. ومنه يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات التي تستعمل برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تعريف النمو الإقتصادي وقياسه

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الإقتصادي بأنه : "الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي، والناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد".(8)

2- قياس النمو الإقتصادي

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي، أي التغيرات التي تحدث في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن من خلال الصيغة التالية(9)

معدل النمو الاقتصادي= التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس/ الدخل أو الناتج في سنة الأساس*100

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة لسلسلة محل الدراسة ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي، من منطلق أن:

الدخل الفردي الحقيقي= الدخل القومي الحقيقي/ عدد السكان.

وبالتالي فان:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي= معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي- معدل التغير في السكان.

ثانيا: عناصر النمو الإقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث عناصر أساسية: (10)

1- عنصر العمل: يقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

2- تراكم رأس المال: تتمثل بمجموعة الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين.

3- التقدم التكنولوجي: فكل من رأس المال والامكانيات الانتاجية تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد ونموه.

ثالثا: أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي

اهتم الباحثون بدراسة تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي بالاعتماد على ما هو متوفر من البيانات والأطر النظرية، فقد تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية، من

بين هذه النماذج ما اهتم بجانب الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري، وقد توصلت معظم الدراسات الى وجود علاقة موجبة بين معدل الاستثمار العام والنمو. وكشفت أن الإنفاق الحكومي يدعم النمو من خلال زيادة معدل الادخار الوطني، وتوضيحا لذلك فإن تخفيض الإنفاق الاستهلاكي العام يمكن أن يساهم في تخصيص مزيد من الموارد لدعم التكوين الرأسمالي العام [11] حيث يعد الإقتصادي Ashaur 1990، من الإقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الإستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج الوطني، أما Alexiou 2009 في دراسة له شملت 7 دول من أروبا الشرقية في الفترة الممتدة من 1995 الى 2005، فقد أكد أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. تجدر الاشارة الى ان العديد من الاقتصاديين يرون أن الانفاق العام له حدود لا يجب تجاوزها والا فإنه سينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يشير Chehy 1993 في دراسته بأن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، اذا كان حجم الانفاق العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي لا يتجاوز 15%، أما اذا تجاوز هذه النسبة فانه سيتحول الى أثر سلبي.[12]

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

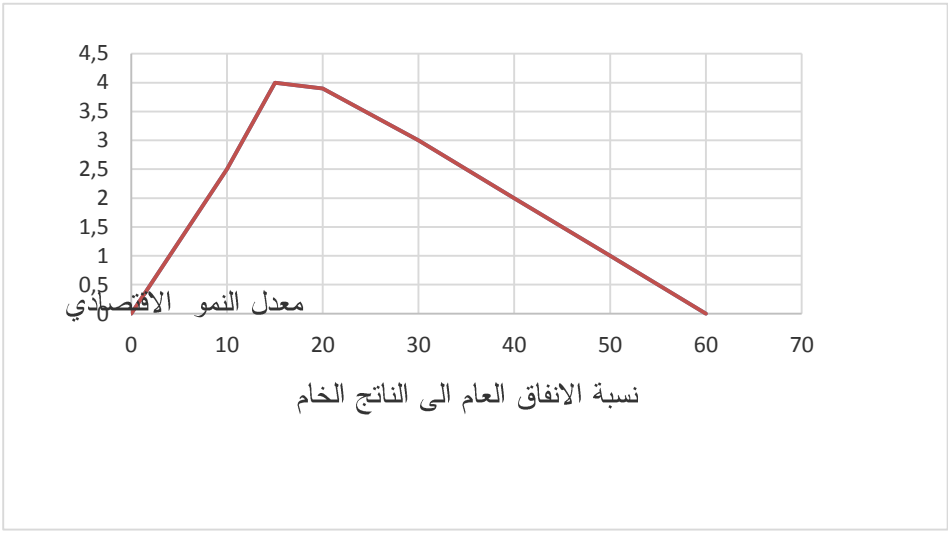

Source : Martha Pascual saez, Santiago garcia, **government spending and economic growth in the European union**, 2006 , P4.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أنه اذا لم يكن هناك انفاق حكومي فان معدل النمو الاقتصادي يكون منخفض جدا ويقترب من الصفر وعند زيادة نسبة الانفاق العام الى الناتج الوطني يبدأ معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع الى غاية بلوغ حد أقصى من النمو الذي يوافق حجم انفاق الى الناتج المحلي ما نسبته 15%. وعند ارتفاع حجم الإنفاق فوق هذه النسبة فإن معدل النمو الإقتصادي يبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي، مما يؤكد وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

المحور الثالث: دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2017

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية، التعليمية والصحية بالاضافة الى التوسع في الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع ذات المنفعة العامة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات العامة
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2000	856.2	72.68	321.9	27.32	1178.1
2001	798.6	60.45	522.4	39.55	1321
2002	975.6	62.92	575	37.08	1550.6
2003	1122.8	66.43	567.4	33.57	1690.2
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87	1891.8
2005	1245.1	60.68	806.9	39.32	2052
2006	1437.9	58.62	1015.1	41.18	2453
2007	1673.9	53.85	1434.6	46.15	3108.5
2008	2217.8	52.92	1973.3	47.08	4191.1
2009	2300	54.16	1946.3	45.84	4246.3
2010	2659	59.53	1807.9	40.47	4466.9
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.73	5853.6
2012	4782.6	67.76	2275.5	32.24	7058.1
2013	4131.6	68.59	1892.6	31.41	6024.2
2014	4494.3	64.24	2501.4	35.76	6995.7
2015	4617	60.30	3039.3	39.70	7656.3
2016	4591.4	60.21	2792.2	39.79	7383.6
2017	4591.8	66.71	2291.3	33.29	6883.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- بنك الجزائر، " **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2004، 2008ـــ، 2012، 2015.

- سنة 2016 مستخرجة من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:

www.mfdgi.gov.dz

- قانون المالية 2017

1- تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة:

يمكن تحليل تطور النفقات العامة بالجزائر من خلال أربعة مراحل توافقت مع برامج الاستثمارات العمومية:

1-1-المرحلة الأولى (2001-2004): تميزت بإطلاق مخطط الإنعاش الإقتصادي، وهو برنامج استثمارات عمومية طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج، ما يقارب 7 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي يقدر ب 1216 مليار دج مايعادل 16 مليار دولار بعد اضافة مشاريع جديدة له واجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

من بين أهداف هذا البرنامج ما يلي:

- دعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية.
- تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- تطوير واصلاح القطاع الاداري الحكومي.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع المبالغ على مختلف القطاعات

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية	114	21.7
موارد بشرية	90.2	17.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاح	45	8.6
المجموع	**525**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص 87

نلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قد حظي بالنصيب الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج بقيمة 210.5 مليار دج وهذا من أجل تدارك العجز المسجل في مجال البنى التحتية، كما وجهت حوالي 114 مليار دج للتنمية

المحلية لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن. كما خصص مبلغ 90.2 مليار دج لتنمية قطاع الموارد البشرية وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي بينما قدر الدعم المقدم لقطاع الفلاحة والصيد البحري ب 65.4 مليار دج على اعتبار أنه استفاد من برنامج مستقل عن برنامج الانعاش تحت مسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من أجل زيادة الانتاج الزراعي والصيد البحري لتوفير الطلب المحلي وزيادة الصادرات من المنتجات. في حين نال مجال الاصلاحات مبلغ 45 مليار دج موجهة أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والهادفة الى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية.

ان تطبيق مخطط الإنعاش الإقتصادي أدى الى ارتفاع النفقات العامة من 1178.1 مليار دج سنة 2000 الى 1891.8 مليار دج سنة 2004.

1-2-المرحلة الثانية (2005-2009): وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي استفاد هو الآخر من تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية الأمر الذي ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 الى 4246.3 مليار دج. تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود انعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.

وأعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت في شكلها الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج . وكان يهدف بالأساس إلى[13]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي.

– رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج .

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه على خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أفريل 2005، ص ص6-7.

ما يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق حيث تسعى الحكومة من خلاله الى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير السكن تدعيم قطاع التربية التعليم العالي، تأهيل المرافق الصحية. حيث خصص له غلافا ماليا قدره 1908.5 مليار دج يليه قطاع المنشآت الأساسية الذي خصص له غلاف مالي قدره 1703.1 مليار دج. أما محور التنمية الاقتصادية فخصص له غلاف مالي يقدر ب 337.2 مليار دج وخصص أغلبها لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة. فيما خصص لقطاع الخدمات العمومية غلاف مالي قدره 203.9 مليار دج وترمي الدولة من خلاله الى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في جميع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة..) بينما محور التكنولوجيات الجديدة للاتصال رصد له مبلغ قدره 50 مليار دج.

1-3-المرحلة الثالثة (2010-2014): شهدت هذه المرحلة اطلاق برنامج توطيد النمو هو برنامج استثمارات عمومية تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء. خصص له غلاف مالي اجمالي يقدر ب 21214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار. ويشمل هذا البرنامج شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه فقد خصص لها 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة خصص لها مبلغ 11514 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

ومن بين أهداف هذا البرنامج نذكر:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

نتيجة لذلك شهدت هذه المرحلة تزايد كبير في حجم النفقات اذ انتقلت من 4466.9 مليار دج سنة 2010 الى 6995.7 مليار دج سنة 2014.

يشمل هذا البرنامج على ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.2
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010.

– المحور المتعلق بالتنمية البشرية و خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر ب10122 مليار دج وهو ما يعادل 49.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج ومتعلقة أساسا بالتربية والتعليم العالي ،السكن والصحة.

– المحور المتعلق بالمنشآت القاعدية رصد له مبلغ 6448 مليار دج، وجه خصيصا للأشغال العمومية من أجل تحديث وتوسيع شبكة الطرقات ودعم قطاع النقل من أجل تحديث شبكة السكك الحديدية وغيرها.

– المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية استفاد من برنامج خاص لتطوير واصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار، العدالة، المالية، تصل قيمته 1666 مليار دج.

– المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية استفاد من 1566 مليار دج وجهت للقطاع الفلاحي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الصناعي العمومي.

– محور مكافحة البطالة رصدت له الدولة 360 مليار دج لتشجيع خلق مناصب الشغل بمرافقة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل اليات انشاء مناصب الشغل.

– تم تخصيص 250 مليار دج للنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتطوير اقتصاد المعرفة بتعميم استعمال الاعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين.

1-4- المرحلة الرابعة(2015-2019): وهي مرحلة تتوافق مع المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وهو مخطط رصدت له الدولة 21000 مليار دج أي ما يعادل نحو 262 مليار دولار، تشمل كذلك 40% من المخطط السابق غير منجزة التي ارتفعت تكلفتها من 25 إلى 30 %من قيمتها الأصلية. وهو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ ويهدف إلى:

– العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

– تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

– استحداث مناصب الشغل.

– استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

– تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

– ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

– عصرنة الادارة ومكافحة البيروقراطية.

– العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.[14]

مع بداية المخطط الخماسي 2015–2019 زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ اجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج سنة 2015، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى. حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل) والمقدر حجمها ب 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع غير ذات الأولوية والتي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دولار، فقد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53 % من المشاريع المخصصة.[15]

أما في سنة 2016، ومن أجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير بإتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي وعليه فقد انخفضت النفقات الإجمالية الى 7383.6 مليار دينار.

إن قانون المالية لسنة 2017 سعى الى تأسيس لسياسة مالية واقتصادية جديدة تقوم على تقليص حجم النفقات العمومية دون أن تمس قطاعات حيوية مثل دعم أسعار المواد الأساسية وخدمات العلاج والتعليم..

حيث تقرر تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من 2017 بـــ 4500 مليار دينار جزائري.

2- تحليل مكونات النفقات العامة:

2-1- نفقات التسيير: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نفقات التسيير قد شهدت إرتفاعا كبيرا حيث إنـــــتقلت من 798.6 مليار دج ســنة 2001 إلى 1673.9 مليار دج سنة 2007، لتستمر في الإرتـــــــــفاع أين سجلت أكبر قيمة لها سنة 2012 بـــ 4782.6 مليار دج، وفي سنة 2013 عرفت إنخفاض طفيف لتبلغ 4131.6 مليار دج لتعاود الارتفاع بعدها أين وصلت الى 4617 مليار دج سنة 2015، لتشهد بعد ذلك بعض الانخفاض حيث قدرت سنة 2017 ب 4591.8 مليار دج بسبب لجوء الحكومة الى تسقيف حجم نفقات التسيير في حدود 4500 مليار دج جراء تهاوي أسعار النفط وتزايد عجز الموازنة العامة، كما يلاحظ أن نفقات التسيير مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة ب 62.35%.

ويعود هذا الارتفاع المتتالي إلى العديد من العوامل أبرزها كبر حجم المرافق العامة وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم والصحة، وكذا زيادة أجور موظفي القطاع العمومي وتبني الدولة لبرامج تشغيل خاصة كعقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني وغيرها من البرامج بالإضافة إلى عملية سداد الدين العمومي.

2-2- نفقات التجهيز: عرفت نفقات التجهيز بدورها زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث وصلت الى 806.9 مليار دج سنة 2005 مقابل 321.9 مليار دج سنة 2000 لتبلغ في 2008 ما يعادل 1973.3 مليار دج وواصلت ارتفاعها لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2015 أين قدرت ب 3039.3 مليار دج. وهي سنة تتوافق مع بداية الشروع في تطبيق المخطط الخماسي للتنمية. شهدت نفقات التجهيز سنة 2017 انخفاضا محسوسا حيث بلغت 2291.3 مليار دج وهذا بسبب لجوء الدولة الى تجميد والغاء بعض من المشاريع، كما عرفت نسبتها نموا مستمرا اذ ارتفعت من 27.32 % من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 2000 الى47.08 % سنة 2008 لتشهد بعد ذلك تراجعا لصالح نفقات التسيير.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تنتهج سياسة إنفاقية توسعية خاصة بعد إنطلاق البرامج التنموية، محاولة للنهوض بالبنية التحتية، من خلال وضعها لبرامج إستثمارية الهدف منها تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

المحور الرابع: أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017

يعتبر الرفع من معدل النمو الإقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكافة البرامج التنموية التي تم اعدادها منذ بداية الألفية. اذ يتحقق من خلال الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية ، مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة انفاقية توسعية.

أولا: تطور معدلات النمو الإقتصادي

أدى إرتفاع أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة إلى إنتعاش خزينة الدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الإقتصادي خلال السنوات الأولى للعشرية الأولى من الألفية الثالثة، ولكن إبتداءا من سنة 2006، عرف معدل النمو تذبذبا بين الإنخفاض والإرتفاع.

الجدول رقم (05): تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل النمو	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.4	3.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2004، 2008ـ، 2012، 2015.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS). *متعلقة بالربع الأول.

نلاحظ أنه وابتداءا من سنة 2002 عرف معدل النمو الإقتصادي تحسنا ملحوظا، حيث إنتقل من 2.1% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002، ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2003 حينها سجل 6.9% والتي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8%، لتستقر بعدها معدلات النمو بين 5.2 %و

5.1 % خلال سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ونتيجة لإنخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـــ 2.5% سنة 2006 ثم 0.9% سنة 2007 و 2.3% سنة 2008 ثم 8% سنة 2009، تراجعت معدلات النمو الإقتصادي إلى 2% و 3% ثم 2.4% و 1.6% خلال السنوات 2006، 2007، 2008 فـــ 2009 على التوالي، ومن هنا نشير إلى أن الإقتصاد الجزائري بدأ يعاني من الربع الرابع من سنة 2008، نتيجة إنخفاض أسعار النفط والآثار المترتبة على الركود في الإقتصاديات المتقدمة، وإشتداد الأزمة المالية العالمية.

أما في سنة 2010 فـــــقد شهد معدل النمو الإقتـــــــصادي تحـــــــسنا نسبيـــا إذ إرتفع بـــ 3.6% ليتـــــــــــــراجع في سنة 2011 إلى2.8% بسب ركود لقطاع المحروقات الذي إنخفض بـــ 2.2% ثم 3.3 %خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وسجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الإقتصادي حيث قدر بـــ 3.4%.

وفي سنة 2013 عرف النشاط الإقتصادي تباطؤا ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وإنخفاض إنتاج المحروقات حيث قدر معدل النمو ب 2.8%، ليعاود الارتفاع مجددا عام 2015 حيث وصل الى 3.8 % رغم التراجع الكبير لأسعار المحروقات، دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والأشغال العمومية وتراجعت نسبة النمو سنة 2016 الى 3.4 % نتيجة الانهيار المتواصل لأسعار المحروقات. وفي الثلاثي الأول من سنة 2017 قدرت نسبة النمو ب 3.7 % وهذا راجع أساسا الى نمو قطاع المحروقات ب7.1 % نتيجة التحسن الطفيف في أسعار البترول.

ثانيا: معدل النمو خارج قطاع المحروقات

يمكننا تحليل معدلات النمو خارج قطاع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل النمو خارج المحروقات	9.6	6.3	6.2	7.2	7.3	5.7	5	2.8	2.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

- بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2004، 2008ـــ، 2012، 2015.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS). *متعلقة بالربع الأول.

شهد معدل النـــمو خارج قـــــــــــطاع المحروقات تحسنا ملحوظا حيث قدر بـــــ 5.4% سنة 2001 ثم إرتفع إلى 6.2 % سنة 2004 بعدها انخفض إلى 4.7 % سنة 2005، ليعاود الإرتفاع مجددا أين وصل إلى 9.6 % سنة 2009.

ولكن أهم ملاحظة في الجدول هي تراجع معدل النمو خارج قطاع المحروقات بداية من 2015، اذ انخفض المعدل من 7.3 % سنة 2013 الى 2.8 % عام 2016 أي تراجع أكثر من النصف وهي فترة تتوافق مع انهيار أسعار المحروقات، هذا يقودنا الى استنتاج رئيسي مفاده أن عملية تمويل التنمية بالجزائر تخضع بشكل رئيسي لعائدات النفط، فأي تراجع لأسعار النفط يؤثر مباشرة على معدلات النمو.

ثالثا: تطور نسب ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

من أجل التوضيح أكثر سنقوم بتحليل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نموها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور نسب النمو ومساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017 **الوحدة: نسبة مئوية %**

السنوات	الفلاحة		الصناعة (خ م)		المحروقات		بناء وأشغال عمومية		الخدمات	
	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB
2000	-5	8.4	1.9	7.2	4.9	39.4	5.1	8.1	3.1	20.3
2001	13.2	9.6	2	7.3	-1.6	33.8	2.8	8.4	3.8	22.4
2002	-1.3	9.1	2.9	7.1	3.7	32.5	8.2	9.03	5.3	22.7
2003	19.7	9.6	1.5	6.5	8.8	35.5	5.5	8.4	4.2	21.5
2004	3.1	9.4	2.6	6.3	3.3	37.7	8	8.2	7.7	21.17
2005	1.9	7.7	2.5	5.6	5.8	44.3	7.1	7.4	6	20.07
2006	4.9	7.5	2.8	5.2	-2.5	45.6	11.6	7.9	6.5	20.5
2007	5	7.6	0.8	5	-0.9	43.9	9.8	8.8	6.8	20.5
2008	-3.8	6.6	6.2	4.7	-2.3	45.3	8.7	8.7	8.6	19.1
2009	21.1	9.3	8.5	5.7	-0.8	31.2	8.5	11	7.7	23.6
2010	4.9	8.5	3.4	5.1	-2.2	34.9	8.9	10.5	7.1	21.6
2011	11.6	8.1	4.2	4.6	-3.3	35.9	5.2	9.1	7.3	20.1
2012	7.2	8.8	5.1	4.5	-3.4	34.2	8.2	9.2	6.4	20.4
2013	8.2	9.8	4	4.6	-6	29.8	6.8	9.8	8.5	23.1
2014	2.5	10.6	3.8	5	-0.6	27	6.8	10.8	8.1	25.2
2015	6.4	11.7	4.3	5.4	0.4	18.9	4.9	11.5	5.3	27.4
2016	2.1	11.8	3.7	5.6	6	15.5	5.7	12.05	3.8	29.4
2017	3	11.2	3.9	5.3	7.1	17.8	3.8	11.3	4	29.6

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تجميع معلومات من:

بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2004، 2008ـــ، 2012، 2015.

– الديوان الوطني للإحصائيات(ONS). 2017 متعلقة بالربع الأول.

– **قطاع المحروقات:** من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات في الجزائر يعتبر الرقم واحد من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 33.4% خلال سنوات الدراسة. كما أن معدلات النمو متباينة بالنسبة لهذا القطاع وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول.

– **قطاع الفلاحة:** يلاحظ أن القطاع الفلاحي سجل نمو بـــ 13.2 % سنة 2001 وذلك راجع أساسا إلى ملائمة الظروف المناخية ثم شهد نسبة سالبة تقدر ب 1.3 % سنة 2002، ونتيجة تحسن المناخ وصل معدل نمو القطاع الفلاحي إلى 19.7 % سنة 2003 هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

9.8 %. وبعدها إنخفض معدل نمو القطاع الفلاحي إلى 4.9 %سنة 2006. ليحقق معدل نمو إستثنائي قدر بـــ 21.1 % سنة 2009، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 9.3 %، ليعرف بعدها معدلات نمو متذبذبة بين الزيادة والنقصان إلى أن إستقـــــــــــر في حدود 8.2 % سنة 2013 ليشهد بعد تدهورا في نسبة نمو أين بلغ 2.1% في 2016 حيث بلغت في هذه السنة نسبة مساهمتـــــــــه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 11.8%.

وعليه يمكن القول أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث لم تتعدى 8.7% كمتوسط، أما بالنسبة لمعدل نمو القطاع الفلاحي رغم ما شهده من تحسن في بعض سنوات الدراسة بفضل المبالغ المخصصة لتطويره، الا أنه شهد في بعض الأحيان معدلات نمو ضعيفة وأخرى سلبية وهذا راجع الى أن هذا القطاع يتأثر بالدرجة الأولى بالعوامل المناخية كون الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار.

- **قطاع الصناعة:** على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة الا أن معدل نموه يبقى ضعيف ويسجل نسب نمو متدنية قدرت ب 3.5 % كمتوسط ، كما أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة للغاية، حيث أن أحسن معدل له لم يتجاوز 7.3 % خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الإقتصادي، كما أنه يعاني منذ سنوات من عدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به والى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة مما أدى الى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسات الإقتصادية.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** الملاحظ أنه عرف تنمية كبيرة من خلال تسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 11.6% سنة 2006 وهي أعلى نسبة له في جميع القطاعات، ومتوسط مساهمة 9.4%، ويعود ذلك أساسا الى زيادة نفقات التجهيز والموجهة أساسا لتطوير البنية التحتية وبناء السكنات التي ضخمت النمو في هذا القطاع، بينما شهدت السنوات الأخيرة تراجع في نسبة نموه نتيجة انتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات) وكذا لجوء الدولة إلى تجميد و إلغاء العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة جراء انهيار أسعار البترول.

- **قطاع الخدمات:** هـــــذا وشهـــــد معدل نمو قطاع الخدمات تـــــحسنا ملحوظا حيث سجل 3.1 % سنـــــة ثم 4.2 % سنة 2003، بعدها عرف معدل نمو هذا القطاع إرتفاعا متواصلا حتى وصل 8.6 % سنة 2008، ثم 8.5 % سنة 2013 لتشهد السنوات الأخيرة انخفضا كبيرا في نسبة نموه أين وصلت الى 3.8% في 2016 وتبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي معتبرة حيث يعد القطاع الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط22.6 %.

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017، يمكن القول أن النمو الإقتصادي في الجزائر بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الإقتصاد، كما أنها تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط نظرا لإرتفاع قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه فقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة المتواضعة الى مجموعة من النتائج، بالإضافة الى وضع جملة من التوصيات نوردها فيما يلي.

أولا: النتائج

يمكن حصر النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

1. تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته حيث مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر، ويرتبط نمو الإنفاق العام بالتطورات الإقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الإجتماعية، التعليمية والصحية... بالإضافة الى التوسع في الإنفاق الإستثماري لتمويل المشاريع الإقتصادية.

2. عرفت الجزائر خلال الألفية الثالثة ارتفاعا ملحوظا في جانب الايرادات، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بها الى تبنى عدة برامج اقتصادية تقوم على سياسة انفاقية توسعية تهدف الى إنعاش الطلب الكلي على النحو الكفيل بإنعاش معدلات النمو في القطاعات الإقتصادية، ونتيجة لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحسن طفيف في معدلات النمو المدفوع خصوصا من قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات. ولكن النتائج المحققة تبقى دون حجم الإنفاق العام.

3. أدت الأزمة النفطية الراهنة الى تراجع واضح في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي فان العوامل الخارجية لها تأثير أكبر على السياسة الاقتصادية بالجزائر ومنها السياسة الانفاقية، وعليه فإن تحسن معدلات نمو القطاعات الإقتصادية يتوقف على تحسن أسعار النفط مما يوحي في الأخير أن السياسة الاتفاقية التوسعية المنتهجة خلال فترة الدراسة لم تستطع بناء قاعدة انتاجية وتنويع الإقتصاد والتخلص من تبعيته للنفط .

4. يتوقف اكمال أي سياسة على مدى توفر مصادر التمويل، بحيث اعتماد الجزائر على مصدر واحد وهو ايرادات الجباية البترولية، سيؤدي الى تعطيل هذه السياسة في حال انهيار أسعار المحروقات.

ثانيا: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها، نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني في وقت أصبح من الضروري الخروج من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع ومنتج:

1. ضرورة ترشيد الإنفاق العام بشقيه التسيير والتجهيز، فالأول يتطلب التحديد الدقيق لاحتياجات كل قطاع وتجنب التبذير أما نفقات التجهيز فيجب توجيهها لتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو.

2. وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع

3. السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص والسعي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد قاطرة التنويع الإقتصادي.

4. تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بتوفير المناخ الاستثماري وتقديم مزايا خاصة قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

المراجع والاحالات:

[1]- محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر،2012، ص 55.

[2]- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص50.

[3]- علي خليل، سليمان اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 95.

[4]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص137.

[5]- جهاد سعيد خصاونة، "**علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 48.

[6]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص79.

[7]- محمد طاقة، هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010، ص54.

[8]- معروف هوشيار، "**تحليل الاقتصاد الكلي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 307.

[9]- عبد الحميد عبد المطلب، "**النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص467.

[10]- أحمد الأشقر، "**الإقتصاد الكلي** "، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص79.

[11]- محمد كريم قروف، "**أثر السياسات الإقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة، 2015، ص 142.

[12]- Martha Pascual saez, Santiago garcia, **government spending and economic growth in the European union**, 2006 , P2.

[13]- عماري عمار، "**آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**"، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي11-12 مارس 2013، جامعة سطيف، ص8.

[14]- أوكيل حميدة، "**دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2016، ص262.

[15]- بشير مصيطفى ، "**نهاية الريع -الأزمة والحل**"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص195.